



E/ECA/COE/35/11
AU/STC/FMEPI/EXP/11(II)
Distr.: General
16 March 2016

Arabic
Original: English

الاتحاد الأفريقي
لجنة الخبراء
الاجتماع الثاني

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة الخبراء
الاجتماع الخامس والثلاثون

الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنة الخبراء
أديس أبابا، ٣١ آذار/مارس-٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦

ورقة المعلومات أساسية حول بند جدول الأعمال "تنفيذ المجموعات الاقتصادية الإقليمية للبرنامج ذي الأولوية للسنوات الخمس الأولى حول العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة"

مقدمة

اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في يناير ٢٠١٥، الإعلان وخطة العمل حول العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة، مع آلية المتابعة. وفي السياق نفسه، اعتمد أيضا إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول العمالة والقضاء على الفقر، والبرنامج المشترك بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن هجرة اليد العاملة، والحكم من أجل التنمية والتكامل في أفريقيا والذي انضم إليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا.

يكرر الإعلان بعض التوجهات الاستراتيجية الواردة في القرار لام-٦ الصادر عن الاجتماع السنوي المشترك الثالث لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في ليلونجوي، ملاوي، مارس ٢٠١٠.

أهم خصائص البرنامج الخمسي ذي الأولوية

تمت هيكلة الإعلان وخطة العمل حول ستة مجالات ذات أولوية رئيسية أقرها المؤتمر وهي:

- ١- القيادة السياسية، والمساءلة والحكم الرشيد؛
- ٢- عمالة الشباب والنساء؛
- ٣- الحماية الاجتماعية والإنتاجية من أجل تحقيق النمو المستدام والشامل؛
- ٤- مؤسسات سوق العمل التي تعمل جيدا والشاملة؛
- ٥- هجرة اليد العاملة والتكامل الاقتصادي الإقليمي؛
- ٦- الشراكات وتعبئة الموارد

من أجل تسهيل تنفيذ وثائق السياسات المذكورة بفعالية، بناء على طلب من مؤتمر الاتحاد الأفريقي، طُلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من الشركاء الدوليين وضع برنامج خمسي ذي أولوية بناء على المجالات ذات الأولوية الرئيسية الستة. ووفقا لذلك، عينت المفوضية مجموعات عمل مواضيعية لتغطية كل من المجالات الرئيسية ذات الأولوية وإعداد المخطط العام للبرنامج من عشر صفحات، تحتوي على النتائج المتوقعة تحقيقها في إطار كل من المجالات الستة. وتمت الموافقة على الخطوط العريضة للإعداد ضمن برنامج متكامل يغطي فترة خمس سنوات، خلال الدورة العادية الأولى للجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي للتنمية الاجتماعية والعمل في أديس أبابا في أبريل ٢٠١٥. ثم أقرت في وقت لاحق من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا في يونيو ٢٠١٥. ويعتبر البرنامج الخمسي ذو الأولوية إطارا مشتركا يتضمن أهدافا وغايات ذات صلة للخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة ٢٠٦٣ وأجندة ٢٠٣٠.

ويأخذ البرنامج الخمسي ذو الأولوية في الاعتبار سياسات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة مثل البرنامج المعني بتطوير الاقتصاد غير الرسمي، وخطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين، ونظم معلومات سوق العمل

المنسقة وإطار التنسيق، وأجندة الإنتاجية لأفريقيا والمبادرة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية، ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول عمالة الشباب.

البرنامج ذو الأولوية للسنوات الخمس الأولى وأجندة ٢٠٦٣ وأجندة ٢٠٣٠

يترجم البرنامج ذو الأولوية للسنوات الخمس الأولى بشأن العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة إلى أفعال استراتيجية للتطلعات والأهداف والمجالات ذات الأولوية ذات الصلة للخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة ٢٠٦٣. ومن المتوقع تحقيق "أفريقيا مزدهرة على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة" من خلال ارتفاع مستوى المعيشة، ونوعية الحياة والرفاهية للجميع"، من خلال ضمان "الدخل، والوظائف والعمل اللائق".

تتماشى هذه مع أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، ولا سيما أهدافها الإنمائية المستدامة التي تهدف إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الهدف ١)، وتشجيع النمو الاقتصادي المستمر والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق (الهدف ٨) والحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها (الهدف ١٠). وتضم أهداف التنمية المستدامة أيضا القضايا المواضيعية لأجندة ٢٠٣٠ بشأن اتساق السياسات والمؤسسات، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، ورصد ومحاسبة البيانات.

تم تناول الحاجة إلى تعزيز التصنيع الشامل والمستدام، إلى جانب زيادة العمالة الصناعية بشكل كبير، ووصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية وادماجها الأقوى في سلاسل القيمة والأسواق، في هدف التنمية المستدامة رقم ٩. إن هجرة وتنقل العمالة الآمن والمنظم والمنتظم والمسؤول هي ما يسعى هدف التنمية المستدامة ١٠ إلى تسهيله.

الاستراتيجية الخمسية للبرنامج ذي الأولوية

ينص البرنامج في إطار كل مجال من المجالات ذات الأولوية الرئيسية، على النتائج المتوقعة تحقيقها خلال مدة خمس سنوات.

المجال ذو الأولوية الرئيسية ١: القيادة السياسية والمساءلة والحكم الرشيد

يحدد أربع نتائج يراد إنجازها: يتمثل الهدف العام في ضمان القيادة التحويلية اللازمة، والالتزام، ولا سيما على أعلى المستويات السياسية والشمولية وتعزيز ثقافة الرصد والتقييم في مجالات العمل والعمالة والحماية الاجتماعية. وسيتحقق ذلك المجال ذو الأولوية الرئيسية من خلال ما يلي:

١ - يتجلى تحسين مساءلة مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بقوة أكبر في تنفيذ إعلان وخطة عمل واجادوجو+١٠.

٢ - تحسين اتساق السياسات من خلال تعزيز العلاقة بين سياسات العمالة والحماية الاجتماعية والاقتصاد الكلي وغيرها من السياسات لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

٣ - وضع إطار وتنفيذه لقياس حالة التنمية الشاملة وتقديم التقارير عنها.

٤ - تمكين المواطنين وغيرهم من الجهات الفاعلة من المشاركة في هياكل الحكم السياسي والاجتماعي والاقتصادي وآليات المساءلة والشفافية في مسائل العمالة، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة.

المجال ذو الأولوية الرئيسية ٢: عمالة الشباب والنساء

يشير الطموح ٦ من أجندة ٢٠٦٣ لمفوضية الاتحاد الأفريقي إلى "أفريقيا تكون الشعوب وراء تنميتها، مما يحرر إمكانات نساءها وشبابها"، وهو ما تم تعزيزه في الهدف ١٤ بشأن المساواة بين الجنسين، وفي إطار التخطيط العشري. ويتمشى المجال ذو الأولوية الرئيسية ٢ حول عمالة الشباب والنساء أيضا مع خطة عمل عقد الشباب الأفريقي، وسياسة الاتحاد الأفريقي حول المساواة بين الجنسين (٢٠١٣)، وعقد المرأة الأفريقية (٢٠١٠-٢٠٢٠)، و"نهج القاعدة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"،

^١ النهج القائم على القاعدة الشعبية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: تمكين المرأة والنهوض بها للاتحاد الأفريقي - نحو أجندة أفريقيا ٢٠٦٣، البرنامج المشترك حول عمالة الشباب

التي تُحدد جميعها عمالة الشباب والنساء كمحرك رئيسي وحافز على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة.

وسيساهم برنامج الأولوية الخمسي في تحقيق الأهداف المحددة للخطة العشرية لأجندة ٢٠٦٣. وفي إطار المجال ذي الأولوية "الإيرادات، والوظائف والعمل اللائق"، سوف تسعى الدول الأعضاء إلى ما يلي: (١) تقليل معدل البطالة لعام ٢٠١٣ بنسبة ٢٥٪ على الأقل (٢) الحد من معدل بطالة الشباب والنساء بنسبة ٢٪ سنويا. وفي إطار المجال ذي الأولوية " التصنيع / التنمية الصناعة وإضافة القيمة بقيادة العلم والتكنولوجيا والابتكار"، "تزداد حصة نواتج الصناعة التحويلية التي تعتمد على كثافة اليد العاملة بنسبة ٥٠٪ عن مستواها في عام ٢٠١٣". وبالنسبة للدول الخارجة من النزاعات، في إطار المجال ذي الأولوية "الصيانة واستعادة السلم والأمن"، يتعين على الدول الأعضاء الحد من مستوى النزاعات الناشئة من الإثنية، وجميع أشكال الإقصاء والخلافات الدينية والسياسية بنسبة ٥٠٪ على الأقل من مستويات عام ٢٠١٣.

تسعى أهداف التنمية المستدامة لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والمعوقين، والأجر المتساوي للعمل ذي القيمة المتساوية"، بحلول عام ٢٠٣٠ (الهدف ٨-٥)، و "خفض نسبة الشباب الذين ليس لديهم عمل والتعليم والتدريب بدرجة كبيرة"، بحلول عام ٢٠١٠ (الهدف ٨-٦). وبحلول عام ٢٠٢٠، وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لعمالة الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لفرص العمل التابع لمنظمة العمل الدولية.

سيتم تنفيذ مبادرة مفوضية الاتحاد الأفريقي / منظمة العمل الدولية/ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول عمالة الشباب كبرنامج رائد في إطار هذا المجال ذي الأولوية الرئيسية. وسيتم إدماج عمالة الشباب والنساء في سياسات وبرامج الاتحاد الأفريقي في مجال الزراعة من خلال استراتيجية العمالة الريفية؛ وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مشروع العمل الرقمي لأفريقيا؛ وفي الثقافة والتنمية الاجتماعية من خلال استراتيجية الأعمال الاجتماعية للاتحاد الأفريقي؛ وفي فترة ما بعد النزاعات وإعادة الإعمار من خلال سياسة الإعمار بعد النزاعات والتنمية.

النتائج

النتيجة ١: تعميم عمالة الشباب والمرأة وإيلاؤها الأهمية المناسبة (مثلا من خلال المبادرات الموالية للنساء والشباب) في سياسات وبرامج الاتحاد الأفريقي ذات الصلة.

النتيجة ٢: التدريب المهني والفني القاري وسياسات واستراتيجيات وبرامج العمالة المتسقة والقابلة للعمل لدعم عمالة المرأة والشباب.

النتيجة ٣: تحقيق المشاركة الشاملة للمرأة والشباب في مبادرات العمالة في البلدان الخارجة من النزاعات وفقا لسياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات والتنمية.

المجال ذو الأولوية الرئيسية ٣، الحماية الاجتماعية والإنتاجية من أجل النمو المستدام والشامل

يستهدف المجال ذو الأولوية الرئيسية ٣، الحماية الاجتماعية والإنتاجية. وتمكن الحماية الاجتماعية الأسر من الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية ورأس المال البشري، والذي بدوره يرفع من مستوى الإنتاجية والدخل. وفي معظم البلدان النامية والبلدان الناشئة، من المتوقع أن يظل معدل العمالة الناقصة والعمالة غير الرسمية مرتفعا على مدى السنوات الخمس المقبلة، مع ثلاثة من أصل أربعة عمال في العمالة الضعيفة (أغلبهم من النساء)، وبالتالي غير قادرة على الوصول إلى الضروريات الأساسية والعمل اللائق^٢.

يبني المجال ذو الأولوية الرئيسية ٣ على أجندة مفوضية الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ والذي يسعى، في إطار الطموح ١، إلى تحقيق أهداف "رفع مستوى المعيشة ونوعية الحياة والرفاهية لجميع المواطنين"، من خلال أولويات (١) الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية الميسورة للجميع، (٢) زيادة الدخل وتوفير فرص العمل اللائق للفئة في سن العمل". وتشكل هذه الأولويات الركائز الأساسية للحماية الاجتماعية كما يروج له إطار السياسة الاجتماعية للاتحاد الأفريقي (٢٠٠٨)، والذي يقر بأن الحماية الاجتماعية ينبغي أن تكون من واجبات الدولة. ويؤكد الهدف أيضا على الحاجة إلى تحسين الإنتاجية وتوفير الحماية الاجتماعية للأشخاص المعرضين للخطر، ولا سيما في الاقتصاد غير الرسمي وفي الزراعة، بهدف الانتقال من وظائف القطاع الضعيفة وغير الرسمية إلى وظائف القطاع الرسمي. وسوف تطلق برامج تحسين الإنتاجية الإمكانات الهائلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر لتوفير فرص العمل اللائق.

تدعو أهداف التنمية المستدامة الحكومات الأفريقية إلى "تطبيق أنظمة وإجراءات الحماية الاجتماعية الملائمة وطنيا للجميع، بما في ذلك الأرضيات، وتحقيق

تغطية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠" ويهدف الهدف ٨-٢ من أهداف التنمية المستدامة إلى "... تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، ورفع المستوى التكنولوجي والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والعمالة المكثفة. ويسعى الهدف ٨-٣ إلى تعزيز "... السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية وتوفير فرص العمل اللائق، وروح المبادرة والإبداع والابتكار، وتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية"، في حين أن الهدف ٨-٤ يتعلق بتعزيز الإنتاجية الخضراء من خلال تحسين كفاءة الموارد العالمية تدريجياً في الاستهلاك والإنتاج.

النتائج

النتيجة ١: توسيع الحماية الاجتماعية وتغطية الضمان الاجتماعي في أفريقيا^٢

النتيجة ٢: زيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية في الاقتصادات الأفريقية

النتيجة ٣: تيسير الانتقال المتزايد من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي

المجال ذو الأولوية الرئيسية ٤: أسواق العمل العاملة بشكل جيد والشاملة

يستند المجال ذو الأولوية الرئيسية ٤ إلى منهج التعاون الفني فيما بين البلدان الأفريقية وورقة حلقة النقاش الوزارية حول موضوع الدورة العادية التاسعة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية^٤. ويرتبط أيضاً بالمبادئ التوجيهية للحوار الاجتماعي للاتحاد الأفريقي، فضلاً عن إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاتحاد الأفريقي في توفير فرص العمل والتنمية الشاملة.

^٢ وخاصة بالنسبة للفئات المستضعفة التالية: الفئات المستبعدة من العمال وأفراد أسرهم؛ والعمال الخليلين؛ والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا، والمعوقين. راجع النتائج المتوقعة في إطار خطة العمل حول العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة في أفريقيا، المجال ذو الأولوية الرئيسية ٣.

^٤ المنهج الأفريقي للتعاون الفني: تحسين إدارة سوق العمل في أفريقيا، (LSC/EXP/7(IX) ورقة حلقة النقاش حول القضايا المتعلقة بمؤسسات سوق العمل (LSC/EXP/1(IX). وموضوع الدورة العادية التاسعة و "تعزيز قدرات مؤسسات سوق العمل في أفريقيا لمعالجة التحديات الحالية والمستقبلية."

يتناول المجال ذو الأولوية الرئيسية ٤ أهم القضايا الناشئة في أسواق العمل الأفريقية في سياق ما تشير إليه أجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي بـ "حركة المد والجزر للسياق العالمي" المتعلقة بأسواق الإنتاج والتكنولوجيا والعمل. وتعتبر إدارة سوق العمل التي تعمل بكفاءة أمراً ضرورياً للحفاظ على النمو الاقتصادي السريع والشامل في أفريقيا. ومن أجل نجاح تنفيذ إعلان وخطة عمل واجادوجو +١٠، يجب الارتقاء بإدارة سوق العمل إلى مستوى الجودة المطلوبة لجذب الاستثمار ودعمه، من خلال الجمع بين الموارد الطبيعية والبشرية وموارد رأس المال. وتلزم هذه القدرة الاستراتيجية ذاتها من أجل التنفيذ الناجح لسياسات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة في مجال الزراعة والأعمال الزراعية، والتصنيع، واللامركزية، "الاقتصاد الأزرق". ويجب أيضاً تحديد استراتيجيات القوى العاملة كعناصر مكملة لسياسات الاتحاد الأفريقي المحددة حول التصنيع، والاقتصاد الأزرق، والتعددين، إلخ.

يسعى إعلان وخطة عمل واجادوجو +١٠ إلى تعزيز قدرات السلطات المحلية كي تكون قادرة على تطوير تدابير العمالة المحلية وتنفيذها ورصدها في إطار الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية.

النتائج:

النتيجة ١: اضطلاع وزارات العمل ومؤسسات سوق العمل بدور القيادة الاستراتيجية والتخطيط في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا

النتيجة ٢: إيجاد القيمة المضافة من خلال خدمات العمل والعمالة والحماية الاجتماعية التي تقدمها مؤسسات سوق العمل.

المجال ذو الأولوية الرئيسية ٥: هجرة اليد العاملة والتكامل الاقتصادي الإقليمي

يرتبط المجال ذو الأولوية الرئيسية ٥ مباشرة بالبرنامج المشترك لهجرة اليد العاملة. وقد أقر إطار سياسة الهجرة للاتحاد الأفريقي بأن "الهجرة ستكون موضوعاً رئيسياً في القرن الحادي والعشرين، وبالتالي سوف تشكل بعض التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لصناع السياسة في الإدارة المقبلة للهجرة من أجل تحسين أحوال المجتمعات الأفريقية". وفي أجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي، يشير الطموح ٢ إلى قارة متكاملة، حيث يمكن لليد العاملة أن تتحرك بحرية عبر الحدود الوطنية.

النتائج:

النتيجة ١: زيادة المصادقة على معايير العمل الدولية الرئيسية حول هجرة اليد العاملة وإدماجها في القوانين المحلية وتنفيذها

النتيجة ٢: تحسين استخدام قواعد البيانات حول مهارات العمال المهاجرين، والأنشطة الاقتصادية، والتعليم وظروف العمل، والحماية الاجتماعية

النتيجة ٣: تنفيذ المهارات داخل الأقاليم وفيما بينها والمطابقة بين اليد العاملة

النتيجة ٤: توسيع الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم من خلال أنظمة الوصول وقابلية التحويل المتطابقة مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة.

النتيجة ٥: الاضطلاع بمسؤوليات إدارة هجرة اليد العاملة والسياسات والمسؤوليات الإدارية على نحو فعال من قبل مؤسسات سوق العمل القادرة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء

النتيجة ٦: تنفيذ سياسة التشاور والتنسيق الثلاثي بشأن هجرة اليد العاملة على الصعيدين القاري والإقليمي

المجال ذو الأولوية الرئيسية ٦: الشراكة وتعبئة الموارد

يتناول المجال ذو الأولوية الرئيسية ٦ بالتفصيل كيفية تنفيذ البرنامج من خلال مجموعة واسعة من الشراكات القارية والدولية. ويشدد على الحاجة إلى تعبئة موارد كافية من أجل جعل البرنامج تشغيلياً وفعالاً. وترد شراكات واستراتيجيات الاتحاد الأفريقي المختلفة في "تعبئة الموارد لتنفيذ خطة عمل واجادوجو لتعزيز العمالة والحد من الفقر" (ياوندي، ٢٠١١).

تشمل التحديات السائدة فيما يتعلق بتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ

خطة العمل والبرنامج الخمسي ذي الأولوية ما يلي: (١) عدم إيلاء العمالة والعمل الأولوية في الميزانيات الوطنية للدول الأعضاء؛ (٢) القيود المرتبطة بالسياسات الاقتصادية حيث لم تتمكن البلدان من إدراج العمالة في إطار خططها الإنمائية الوطنية؛ (٣) القيود المتعلقة بالاختصاص والنظام المؤسسي فيما يتصل بنظم إدارة العمل ومعلومات سوق العمل الضعيفة والمتعثرة و (٤) القيود المرتبطة باستمرار الأزمة

المالية الدولية. ويقترح المجال ذو الأولوية الرئيسية ٦ تحقيق نواتج للتغلب على تحديات التمويل وغيرها.

النتائج:

النتيجة ١: تعزيز قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي / المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات تعبئة الموارد (المحلية والموارد الأخرى) للبرنامج ذي الأولوية الخمسي الأول، وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

النتيجة ٢: تنفيذ الشراكة (الشراكات) الفعالة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في تحقيق النتائج للبرنامج ذي الأولوية الخمسي الأول - من حيث الدعوة وكسب التأييد والتواصل.

إدماج البرنامج ذي الأولوية الخمسي الأول حول العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة

تشير أجنده ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي مرارا إلى سياسة الاتحاد الأفريقي حول العمالة والقضاء على الفقر، باعتبارها مخطط مسار التنمية في القارة، وخاصة في الطموح (١) " أفريقيا مزدهرة على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة". والهدف الأول هو تحقيق "مستوى عال من المعيشة، ونوعية الحياة والرفاهية للجميع"، مع تخصيص أولوية قصوى لـ"الدخل، والوظائف والعمل اللائق".

تستند استراتيجية تنفيذ أجنده ٢٠٦٣ إلى مبدأ الإدماج في القوانين المحلية على المستويين الإقليمي والوطني، بناء على البديهية الأساسية من التبعية التي تحكم سياسة التكامل الإقليمي.

تبدأ عملية الإدماج في القوانين المحلية بمسؤوليات المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تعتبر نقطة دخول المبادرات على المستوى القاري للدول الأعضاء في الأقاليم على النحو الوارد أيضا في أجنده ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي عندما تنص على أن " المجموعات الاقتصادية الإقليمية ستكون جهات تنسيق لتسهيل اعتماد جميع الأطر القارية المتعلقة بأجنده ٢٠٦٣ وتنفيذها ورصدها وتقييمها من قبل الدول الأعضاء". ولهذا الغرض، يتوقع منها ما يلي:

- تكيف / مواءمة الخطط / الخطوط التوجيهية البعيدة / المتوسطة الأمد لعشر سنوات لأجنده ٢٠٦٣ مع الخطط الإقليمية

- تنسيق إعداد وتنفيذ المشاريع / البرامج الإقليمية وفقا لأجندة ٢٠٦٣ .
ينطبق ذلك على ما يلي:
- البرنامج ذي الأولوية الخمسي الأول في التوظيف، والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة،
- أجندة الإنتاجية لأفريقيا والخطوط التوجيهية للحوار الاجتماعي
- إطار مواءمة وتنسيق نظم معلومات سوق العمل
- إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول توفير فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة
- البرنامج المشترك بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن إدارة هجرة اليد العاملة
- المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول عمالة الشباب
- برنامج تطوير الاقتصاد غير الرسمي
- خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين

يرد إجراءات حاسمان ضمنا في عملية الإدماج في القوانين المحلية:

١' التخطيط على أساس أهداف ومؤشرات الخطة العشرية الأولى حول العمالة والعمل والحماية الاجتماعية / الضمان الاجتماعي والإنتاجية؛

٢' وإنشاء معلومات أساسية باستخدام أهداف ومؤشرات الخطة العشرية الأولى لأجندة ٢٠٦٣ .

سيتم توفير معلومات أساسية باستخدام مؤشرات مختارة من قائمة الحد الأدنى من المؤشرات حول العمل والعمالة والتدريب المهني والفني للاتحاد الأفريقي، الذي اعتمده الاجتماع السنوي المشترك لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء مؤتمر الاقتصاد والمالية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المنعقد في أديس أبابا، في مارس ٢٠١٢ .

نهج وعملية الإدماج في القوانين المحلية

وفقا لتقييم السنوات العشر الأولى لأجندة ٢٠٦٣، ينبغي أن تكتمل المشاورات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في عام ٢٠١٦ حول البرنامج ذي الأولوية الخمسي الأول بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة.

سوف تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي بدعم من أمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية "في إجراء عملية الإدماج في القوانين المحلية. ويجب أن تتفق أمانات المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على جدول زمني. وسوف تيسر المفوضية استعراض الأطر السياسية والقانونية الإقليمية ذات الصلة، وذلك تمشيا مع البرنامج ذي الأولوية الخمسي الأول والأطر الأخرى ذات الصلة. وسيختتم هذا الاستعراض بصياغة وثيقة إقليمية للإدماج في القوانين المحلية بشأن العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة.

سيتم تسهيل عقد اجتماع المصادقة على وثيقة الإدماج لجمع الخبراء الحكوميين والشركاء الاجتماعيين، جنبا إلى جنب مع المؤتمرات الوزارية الإقليمية أو في المنتديات الأخرى ذات الصلة. ويمكن أيضا أن يتم التثبيت من خلال هيكل الحوار الاجتماعي الإقليمي حيث وجد.

آلية التمويل - صندوق العمالة والتماسك الاجتماعي

أكد تقرير المتابعة الشامل عن تنفيذ خطة عمل واجادوجو ٢٠٠٤ حول العمالة والقضاء على الفقر على التمويل باعتباره أحد العوامل الرئيسية التي تحدد من التنفيذ الفعال للسياسات المتعلقة بالعمالة في أفريقيا. ودعا الإعلان حول العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة، مستمدا من التقييم، إلى "زيادة" موارد الميزانية المخصصة لتمويل سياسات العمالة ووضع العمالة بشكل كبير وعلى نحو مناسب ضمن أولويات التنمية مع الشركاء الدوليين بالروح الحقيقية لإعلان باريس ونداء أكرا للعمل".^٥

طلب الإعلان أيضا من المفوضية، بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية والشركاء الإنمائيين الدوليين، النظر في إنشاء صندوق للعمالة والتماسك الاجتماعي كآلية تمويل للإعلان وخطة عمله.

وأخيراً، يحث الإعلان الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومصارف التنمية الإقليمية والقارية على اعتماد سياسات متناسقة مع الإعلان الحالي وخطة عمله، بما في ذلك عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرنامج القطري للعمل اللائق على المستوى القطري.

شكل الاجتماع الوزاري:

تعتبر اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والتنمية الاقتصادية، والتخطيط والتكامل الحيز السياسي المناسب للتباحث مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بشأن مسيرة إدماج سياسات الاتحاد الأفريقي حول العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة في القوانين المحلية. وسيقوم الخبراء بإجراء مناقشاتهم حول الإعلان وخطة العمل، وحول عملية الإدماج في القوانين المحلية التي تتوخاها أجندة ٢٠٦٣. وسوف يقومون أيضاً بإعداد مقرر أو قرار لينظر فيه الوزراء. وسوف تيسر إدارتا الشؤون الاجتماعية والشؤون الاقتصادية، وكذلك فريق أجندة ٢٠٦٣، دورة الخبراء حول هذا البند.

ستتم مناقشة هذا الموضوع أيضاً خلال حلقة النقاش الوزارية حول موضوع المؤتمر. ومن المتوقع أن يشارك رئيس هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، وكذلك ممثلو الشركاء الاجتماعيين في هيئة مكتب الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة.